وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالـــــــى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم القانون

الأزمة المالية وإصلاح المؤسسات المتعثرة

بحث مقدم من قبل الطالب (حسام عماد وهيب)
الى كلية القانون والعلوم السياسية كجزء لنيل شهادة البكالوريوس في القانون

اشــراف
م. م عمار ياسين كاظم

١٤٣٨ هـ **٢٠١٧م**

وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ

سورة الانبياء : الاية

١١

الشكر والتقدير

الحمد لله أقراراً بنعمته ولا اله إلا الله اخلاصاً لوحدانيته والصلاة والسلام على سيد خلقه نبينا محمد المصطفى الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد ...

بعد الانتهاء وبعون من الله سبحانه وتعالى من كتابة بحثي هذا لا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل (م. م عمار ياسين كاظم) لما شملني به من رعاية وأحاطني به من عون وتوجيه سديدين وما بذله من جهد إلى جانب الخلق الأخوي الكريم وفقه الله تعالى في خدمة التعليم الجامعي.....

كما اتقدم بشكري لجميع اساتذتي في كلية القانون لما بذلوه من جهد حتى وصلت الى هذه المرحلة واشكر جميع اصدقائي وعائلتي وزملائي في الدراسة ...

وفقهم الله جميعاً

الإهداء

الى الذي تدركه العقول ... ولا تراه العيون

رب العزة والجلالة ... طاعـــــة وامتثـــــــالا

إلى شمعتي عمري اللتين تنيران دربي باحتراقهما

اللذان غمراني بعطفـــهم وحبـــــهم وحنانـــــهم

منذ أول لحظات حياتـي .....أبـــــي و أمـــــي

الى سندي في هذه الدنيـــا... أخوتـي وأخواتي

إلى الذين علموني نسيج الحروف ... أساتذتي

إلى ينبوع العلـــــم و المعـــــرفة ... كليتي

الباحث

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	**ج**
الاهداء	**د**
المحتويات	**هـ**
المقدمة	**١**
المبحث الاول : مفهوم الازمة المالية والاقتصادية	**٢**
المطلب الاول : ماهية الازمة المالية والاقتصادية واسبابها	٣
الفرع الاول : معنى الازمات المالية والاقتصادية	٤
الفرع الثاني : اسباب الازمة المالية والاقتصادية	٥
المطلب الثاني : اثار الازمة المالية والاقتصادية	٧
الفرع الاول : اثار الازمة المالية	٨
الفرع الثاني : اثار الازمة الاقتصادية	١١
المبحث الثاني : اصلاح المؤسسات المتعثرة اقتصادياً	**١٣**
المطلب الاول : مفهوم الاصلاح الاقتصادي وأهميته	١٤
الفرع الأول / ماهية الاصلاح الاقتصادي	١٥
الفرع الثاني / اهمية الاصلاح الاقتصادي	١٦
المطلب الثاني : التعثر الاقتصادي للمؤسسات وأهمية الاصلاح	١٧
الفرع الأول / معنى التعثر الاقتصادي للمؤسسات وأسبابه	١٨
الفرع الثاني / اهمية اصلاح المؤسسات المتعثرة اقتصاديا	٢٠
الخاتمة	**٢٢**
المصادر	**٢٣**

المقدمة

أولا" : التعريف بالموضوع : هي حالة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي اصيب بها. او يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة او مجوعة دول شكل تكرار الازمات المالية في الدول النامية خلال التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وترجع اسباب ذلك الى ان اثارها السلبية كانت حادة وخطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية اضافة الى انتشار هذه الاثار وعدوى الازمات المالية لتشمل دولاً اخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي التي تشهده هذه الدول ولاندماجها في المنظمة العالمية للتجارة .

ثانياً : اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من خلال البحث عن اسباب التي تؤدي الى وقوع او حدوث الازمات المالية والاقتصادية ومعالجة تلك الازمات المتكررة وايجاد الحلول المناسبة لإصلاحها حتى تتمكن من العمل بصورة طبيعية ودون تعثر.

ثالثاً : مشكلة البحث : واجه العالم أزمات ماليه واقتصادية عديدة ومتكررة وعانى من مشاكل كثيرة وقد ادى ذلك الى أن تمتد اثار تلك الأزمات لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة وقد ساهمت عدة عوامل في تفجير تلك الأزمات .

رابعاً : منهجية البحث : تم اعتماد الأسلوب الوصفي في هذا البحث وذلك من خلال التعريف بالأزمة المالية والاقتصادية والتعريف بإصلاح المؤسسات المتعثرة والتعريف بآثار الأزمة المالية والاقتصادية والتعريف بإصلاح الاقتصادي وأهميته.

خامساً : تقسيم البحث :

تم تقسيم البحث الى مبحثين هما:

المبحث الاول : مفهوم الأزمة المالية والاقتصادية

المبحث الثاني : أصلاح المؤسسات المتعثرة اقتصادياً

المبحث الاول
مفهوم الازمة المالية والاقتصادية

تمهيد :

يمكن تعريفها على انها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد اثاره الى القطاعات الاخرى او انها ظاهرة تعرف بنتائجها ، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة وبطالة دائمة.

عرفت الازمات منذ القدم ويتأثر بها الجميع سواء كانوا افراداً او جماعات او دولا ، وترتب عليها اثار متعددة اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ،ونفسية ، ومع تنوع الأزمات وتباين شدتها ، واختلاف افرازاتها وتأثيراتها فكانت محل اهتمام طرف كثير من المفكرين والباحثين على اختلاف تخصصاتهم وانتماءاتهم .

وسوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين هما

المطلب الأول / ماهية الأزمة المالية والاقتصادية واسبابها.
المطلب الثاني / أثار الأزمة المالية والاقتصادية.

المطلب الاول

ماهية الازمة المالية والاقتصادية واسبابها.

الازمات المالية : هي عبارة عن حوادث تتجدد وتتكرر الى حد كبير ولكن بصورة غير منتظمة ولا متشابهة بمعنى اخر هي ليست بالدورية او المتجددة في فترات زمنية متساوية الطول والى حد بعيد كما انها ليست مضخمة (انفجارية عند اعلى النهايات العظمى لمنحني الدورة الاقتصادية) او منخفضة (انفجارية النهايات العظمى لمنحني الدورة الاقتصادية) ولكن يمكن القول انها ليست غريبة كلياً عن كل هذه الانواع.

ان الازمات هي تشبه شيء عرفته بعض الاقتصادات العالمية حتى قبل بداية العهد الراسمالي ، بيد ان ماقبل الراسمالية لا تشابه في طبيعتها ازمات الرأسمالية فالأزمات ما قبل عام ١٧٥٠ كانت بسبب الحروب والاوبئة والكوارث الطبيعية وهي تتميز بعجز الانتاج وعدم كفايته اما الازمات الرأسمالية حدثت اثناء فترات التحركات الكبير لرأس المال سواء كانت في ظل اسعار الصرف الثابت [١].

وسوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين هما

الفرع الاول / معنى الازمات المالية والاقتصادية.
الفرع الثاني / اسباب الازمة المالية والاقتصادية.

---

(١) د. موسى اللوزي واخرين :- " الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية " ، ج٢ ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان – الاردن ، ٢٠١١ ، ص٣٥.

الفرع الاول

معنى الازمات المالية والاقتصادية

سوف يتم ذكر مفهومي الأزمتين المالية والاقتصادية وكالاتي:

اولآ الازمة المالية : يقصد التدهور الحاد في الاسواق المالية لدولة ما او لمجموعة من الدول التي من ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في اداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وفي اسعار الاسهم مما ينجم عنه اثار سلبية على قطاع الإنتاج العمالة وما ينجم عنها من اعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الاسواق المالية الدولية وعادة ما تحدث الازمة المالية بصورة مفاجئة نتيجة الازمة الثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس اموال ضخمة في الداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض(١).

ثانيآ الازمة الاقتصادية : بانها فترة انقطاع النمو الاقتصادي السابق لا بل حتى انخفاض الانتاج فترة فيها النمو الفعلي هو ادنى من النمو الاحتمالي لا تتطابق المعايير المختلفة حتما وهكذا فأن اليابان سنة ١٩٨٧ ليست بلد ازمة قياسا على معدل البطالة (٢,٨%) وهي بلا شك في أزمة اذا قسناها بالنسبة للنمو الاقتصادي الماضي (٩,٨) سنويا بين ١٩٦٢/١٩٧٣ مقابل اقل من ٤% بين ١٩٨٤/١٩٨٧ (٢).

تبين الدراسات ان كل الحالات التي فيها تبني تلك الاصلاحات قد تمت في ظروف اقتصادية متدهورة ، ولاتوجد حالة واحدة تم فيها تبني الاصلاحات في ظروف نمو اقتصادي جيد ومستويات اسعار وميزان مدفوعات مستقر. بل ان ظروف الركود الاقتصادي والتدهور المستمر مثلت شروطاً مسبقة لجهود الاصلاح الاقتصادي.

كما انه عندما كان هناك انخفاض ملحوظ في الاحتياطات ، وعجز كبير في الحساب الجاري ، كان من الضروري تبني اجراء اصلاح هيكلي واصلاحات اقتصادية.

لكن بعض الدراسات بين ان طبيعة الازمة الاقتصادية . بصرف النظر عند حدوثها بشكل مفاجئ او تدريجي ، وبأسبابها المتعددة شواء اكانت داخلية ام خارجية لها علاقة بسيطة بتوقيت الاستجابة السياسية في تبني الاصلاحات ، وان وجدت استجابة فأنها عادة ما تكون متأخرة ، خاصة ان السياسيين يتجهون الى اختيار اصلاحات تكون اقل ايلاماً.

---

(١) د. كمال رزيق وعبد السلام عقون :- " سياسات ادارة الازمة المالية العالمية " ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان الاردن ، ٢٠١١ ، ص١٩.

(٢) دانييل ارنولد :- " تحليل الازمات الاقتصادية للامس واليوم " ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص١٢.

الفرع الثاني

اسباب الازمة المالية والاقتصادية.

بدأت الازمة المالية مع إعلان بعض المؤسسات الأمريكية إفلاسها ، لعدم قدرتها على توفير السيولة اللازمة لسداد والتزامات لما تكبدته من خسائر مالية كبيرة نتيجة توسعها الكبير في توظيف أموالها في مجال الرهن العقاري بدون ضمانات كافية ، اسهم في ذلك ممارسات المالية غير السليمة والتطبيقات المالية المستحدثة، حيث دولت المؤسسات قروضها الى سندات طرحتها في أسواق المال فيما يعرف بالتوريق للحصول على المزيد من التدفقات المالية.

في الوقت الذي عجز اغلب المقترضين عن السداد ، فتراكمت عليها الديون بفوائدها، فاصبحت الأصول تقل كثيرا عن حجم الديون. كما ادى التوسع في عرض العقارات لتسيلها الى انخفاض قيمتها السوقية لأدنى بكثير من قيمة ما عليها من مديونية. فادى هذا الوضع الى افلاس بعض المؤسسات المالية نتيجة تعثر في التزاماتها لجهات تمويل أخرى، ومع المضاربات قصيرة الاجل[١] التي تحركها دوافع المقامرة، بدأ البيان المالي بكامله من الانهيار.

يقف وراء الازمة المالية العالمية اسباب متعدد منها ما يلي:

اولا/ الاعتماد الكلي على نظام الفائدة كإلية جوهرية لإدارة النظام المصرفي، مما ادى الى انحراف الائتمان عن قيام بدوره في عمليات الانتاج والانتشار وتمويل عمليات مقامرة قصيرة الاجل دوافعها الطمع والجشع للوصول لإرباح سريعة بعيدة عن الانتاج والاستثمار.

ثانيا/ ضعف الضمانات المقدمة مقابل عمليات الائتمان الممنوحة مما ترتب عليه تزايد الديون المعدومة.

ثالثا/ ضعف الرقابة على عمليات الائتمان الممنوحة سواء من الناحية الكمية او الكيفية.

رابعا/ ضعف ممارسة البنوك المركزية لدورها في الرقابة على البنوك وضعف استخدام البنوك المركزية للأدوات الفنية المتاحة مثل سعر الخصم والاحتياطي وعمليات السوق المفتوحة.

خامسا/ تركيز منح الائتمان في مجال التمويل العقاري، وبالتالي فقد ترتب على اضطراب هذا القطاع اهتزاز الجهاز المصرفي كله.

---

(١) د. عبد العزيز قاسم محارب :- " الازمة المالية العالمية الاسباب والعلاج " ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١١ ، ص٥٤.

سادسا/ فقد جزء كبير من المواردي في تمويل النفقات الحربية التي تكبدتها الدول التي ظهرت فيها الازمة المالية، والتي زادت على ٧٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة وحدها.

سابعا/ تباطؤ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في القيام بدورهما المنشود من تقديم المشورة الفنية والحلول العملية السليمة [١].

ودفعت الازمة المالية الى مراجعة واعادة النظر في هندسة النظام الاقتصادي والمالي . ووجوب ضخ سيولة في الاسواق لتحسين الاوضاع في ظل الهشاشة المالية والعولمة المالية وظهور المستحدثات المالية وتنامي التعاملات في المشتقات التي تستخدم في التحوط ضد المخاطر بالاضافة الى المضاربة والتي اصبحت تشكل نحو ثلثي حجم التجارة العالمية مع التزايد الضخم في احجام المؤسسات المالية ودور بنوك الاستثمار في خلق عمليات التوريق من خلال جمع القروض العقارية والرهونات واصدار سندات عابرة القارات تطرح في الاسواق العالمية مما ادى الى ظهور الديون والقروض المسممة وماترتب عليها من ازمة السيولة [٢].

---

(١) د. عبد العزيز قاسم محارب :- " المصدر السابق " ، ص٥٥.

(٢) د. عبد العزيز قاسم محارب :- " المصدر السابق " ، ص٥٦.

المطلب الثاني

آثار الأزمتين المالية والاقتصادية

جاءت ازمة الاسواق المالية في بلدان جنوب شرق اسيا في صيف عام ١٩٩٧ لتشكل مفاجاة لعدد كبير من المراقبين ولجمهرة الناس الذين طالما نظروا باعجاب الى ما يسمى بـ (المعجزة الاسيوية) بنمورها القدامى والجدد ولقد تسبب اندلاع تلك الازمة المالية وتصاعد تداعياتها في قدر كبير من البلبلة حول حقيقة ما جرى ودلالته وابعادة وهل تمثل تلك الازمة نهاية المعجزة الاسيوية ؟ وهل كانت تلك النمور حقيقية او نمور من ورق ؟ كما جاء في بعض الكتابات الغربية [١].

لقد بدات الازمة المالية في اسيا في اصطياد تايلاند (نمر اسيا المريض) اذا كانت تايلاند تتمتع بالبنية الاقتصادية الاضعف من بين مثيلاتها وقد ادى الانخفاض الكبير في سعر صرف العملة الوطنية فيها (البات) والهبوط الكبير للاسهم في بورصتها الى انتشار اثار العدوى الى اسواق المال المجاورة في ماليزيا وهونغ كونغ واندونيسيا وكوريا الجنوبية وقد ادت تلك الازمة الى تدخل صندوق النقد الدولي بقوة في الدول المذكورة لاعادة الانضباط الى القطاع المالي ومايرتبط بذلك من مشروطية قاسية ، وتدخل مباشر في ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية لتلك البلدان.

بينما ظلت ماليزيا بقيادة مهاتير محمد تقاوم تدخل الصندوق ببرامج للانقاذ على غرار ماحدث في البلدان الاخرى واعدت برنامجاً للخروج من الازمة من صحتها واتت هذه السياسة اكلها اذ تم الخروج من الازمة تدريجياً خلال عام ١٩٩٩ وعند بداية عام ٢٠٠٠ عاد الاستثمارات الاجنبية تتدفق على ماليزيا.

ولعل الدروس المستفادة من الازمة المالية الاسيوية تهمنا نحن العرب لان عدم ضبط حركة رؤوس قصيرة الاجل (المسماة بالاموال الساخنة) تؤدي الى اضطرابات وقلاقل مالية في حالة البلدان النامية وهناك مقترحات عديدة مطروحة على الصعيد الدولي يهدف حماية البلدان النامية من الهجمات التي يقوم بها المضاربون على العملة ، لان أي انخفاض يمس سعر الصرف العملة الوطنية يؤثر تاثير على مستويات المعيشة وعلى الطاقة الاستيرادية لتلك البلدان ومن ثم معدلات النمو [٢].

وسوف يتم تقسم هذا المطلب الى فرعين هما:

الفرع الاول / اثار الازمة المالية .
الفرع الثاني / اثار الازمة الاقتصادية.

---

(١) د. محمود عبد الفضيل :- " العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة " ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٠ ، ص١٩٧ .

(٢) د. محمود عبد الفضيل :- " المصدر السابق " ، ص٢٠١-٢٠٢.

الفرع الاول

اثار الازمة المالية

تداعيات الازمة المالية العالمية الراهنة:

من الصعب حصر حجم الخسائر الناجمة عن الازمة المالية بدقة ، والأرقام المتوفرة على درجة كبيرة من التغير وذلك لتسارع الاحداث وتراكمها في فترات زمنية قياسية ،وبالتالي فهي لا تعكس الحصيلة النهائية كما اختلف الاخصائيون بشأن التنبؤ بمستقبل الازمة من متشائم ومتفائل.

تداعيات الازمة على الدول المتقدمة

اختلفت شدة تاثر الدول بهذه الازمة باختلاف ارتباط اقتصادها بالاقتصاد الامريكي من جهة واختلاف جاهزية اقتصادياتها لتحمل الصدمات وتصحيح الاختلافات ويمكن ابراز اهم اثار الازمة الحالية فيما يلي :

اولاً/ تداعيات على الاقتصاد الامريكي:

تأثر الاقتصاد الامريكي بشكل مباشر بالازمة المالية الحالية كونه الوطن الأصلي لها ومن بين اثار الازمة على الاقتصاد الامريكي مايلي[1]:

(أ) دخول الاقتصاد في حالة ركود: يعتبر اقتصاد ما في حالة ركود اذا عرف تراجعاً مستمراً في معدله النمو لمدة سداسيين متتاليين عما مان عليه الحال في السداسي الذي قبلهما وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للاقتصاد الامريكي الذي عرف تراجعاً بمعدل ٠,٣% في السداسيين الثاني والثالث سنة ٢٠٠٨ مقارنة بالسداسي الاول من نفس السنة ، وهذا بسبب تراجع استهلاك العائدات وانفاق الشركات نتيجة ارتفاع اسعار المواد والسلع والطاقة من جهة وتضييق البنوك على منح القروض بسبب نقص السيولة من جهة اخرى.

(ب) تراجع تحويل رؤوس الاموال الى امريكيا : حيث قدر هذا التراجع بحوالي ٥٠% الى درجة انه لايكفي لسد العجز في الميزان التجاري الذي بلغ حوالي ٦٠ مليار دولار وهذا بسبب ارتفاع اسعار صرف العملات الاخرى امام الدولار خاصة الين الياباني حيث وصل الدولار الى مستوى ١٠٠ ين وهو ادنى سعر له منذ التسعينات كما وصل اليورو من دولار ونصف لاول مرة منذ صدوره.

---

(١) د. كمال رزيق و عبد السلام عقون :- " المصدر السابق " ، ص١٧٣-١٧٤.

(ج) خسائر قطاع العقارات : تراجعت اسعار المساكن بحوالي ١٠% وهذه الزيادة بحجم المعروض من العقارات للبيع في المزاد العلني الذي بلغ حدود ١,٢ تريليون دولار ، كما تراجعت نسبة بناء المساكن بنسبة ٦٠% نتيجة افلاس العديد من شركات القروض العقاري مقل (نيو سينثري فايتشال كورويشن) و (امريكان

هو مورنيج انفتمت) بالاضافة الى الغاء الشركات العقارية ١٢ الف زظيفة لمواجهة نحو ١,٢ مليار دولار من خسائرها كما يواجه من ١-٣ مليون امريكي خطر فقدان منازلهم ١٤,٦ مليون دولار امريكي مدانون لشركات الرهن العقاري بقروض تفوق قيمة منازلهم.

(د) اثار على المؤسسات المالية: تراجعت ارباح البنوك الامريكية بعد حذف مبالغ كبيرة من ميزانيتها تتعلق بالديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها ، زيادة على تراجع اسعار اسهمها في الاسواق المالية حيث تراجعت اسهم المجموعة الامريكية العلمية بحوالي ٦١% وبنك (واشنطن ميوتوال) خسر ٢٧% من قيمة اسهمه كما تراجعت اسهم (سيتي جروب) بنسبة ١٥% حيث وصل سعر السهم الى ١٥,٢٤ دولار وهو ادنى مستوى له منذ ١٩٨٢ وهو ٢٦,٥٥ دولار.

(هـ) تأكل مدخرات المتقاعدين : يتخوف الكثير من الامريكين من ضياع مدخراتهم بسبب تاثر الصناديق المسؤولة عن ادارة مدخراتهم التقاعدية بالازمة الحالية ويتألف القسم الاكبر من المدخرات التقاعدية في الولايات المتحدة اما بالاستثمارات الفردية او برامج ادخال خاصة بالشركات وتوزعت المدخرات التقاعدية الاجمالية في نهاية ٢٠٠٧ مابين ٤٧-٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الفردية ٣٤٩٠,٦ مليار دولار من برامج الادخال الجماعية في الشركات وحوالي ثلثي اموال صناديق التقاعد التي تم توظيفها في برامج جماعية للشركات عام ٢٠٠٦ استثمرت في شراء الاسهم [١].

ثانياً/ تداعيات الازمة على الدول العربية

من بين الانعكاسات التي انجزت عن الازمة المالية بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية نذكر مايلي

(أ) تدهور اسعار المحروقات : تعتمد معظم الاقتصاديات العربية على انتاج وتصدير المحروقات وبذلك فأن تنميتها مرهونة بحجم الطلب عليها ومستويات اسعارها وكان مم الطبيعي ان ينخفض الطلب العالمي على المواد الاولية على رأسها المحروقات حيث ادت الازمة الى انخفاض كبير في اسعارها اذ تراجعت من ٤٨ دولار للبرميل الى حوالي ٣٨ دولار للبرميل في اواخر ٢٠٠٨ والسداسي الاول من ٢٠٠٩ مما دفع بالدول المنتجة له الى تخفيض انتاجها عدة مرات وعليه ستنعكس سلباً على موازنتها الحكومية المستقبلية وسينخفض الانفاق الحكومي الذي يعد المحرك الاساس للاقتصاد وبالتالي انخفاض مستوى نمو الاقتصاد.

---

(١) د. كمال رزيق و عبد السلام عقون :- " المصدر السابق " ، ص١٧٥.

(ب) ترجع تحويلات العمال المهاجرين: تمثل تحويلات العمال المهاجرين نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام حيث وصلت نسبة ٢٠% في لبنان سنة ٢٠٠٤ ومع الازمة الحالية التي ادت الى تسريح العمال

وانخفاض الاجور انعكس هذا كله على هذه التحويلات التي تساهم ايضا في جلي العملة الصعبة الى البلدان العربية .

(ج) تراجع عمليات مكافحة الفقر : ستؤثر الازمة بصورة ملموسة على تحقيق الاهداف الانمائية في الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة اذ ستؤدي الى عملية التضييق في الحصول على الائتمان والنمو الضعيف في الاقتصاد الى تراجع الايرادات العامة وستضع قيوداً على قدرة حكومات الدول العربية في تمويل الاستثمارات اللازمة للتعليم والصحة والأهداف الانسانية التنموية الاخرى.

(د) تأثير الازمة في الاسواق العالمية : تعتبر الاسواق المالية كثر المتضررين من الازمة اذ تعكس مختلف التفاعلات معها ، من ضعف اوضاع المؤسسات المالية ، تراجع اداء الاقتصاد وارتفاع تكاليف التمويل حيث خسرت البورصة الاردنية خمس مليارات دولار خلال اسبوع واحد كما تم توقف تداول اسهم ٣٠ شركة في البورصة المصرية لانخفاض اسهمها بنسبة ٢٠% مرة واحدة وهو الحد الاقصى للهبوط [١].

---

(١) د. كمال رزيق و عبد السلام عقون :- " المصدر السابق " ، ص١٨٣ .

الفرع الثاني

اثار الازمة الاقتصادية

تعتبر الازمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر ٢٠٠٨ بالولايات المتحدة الامريكية من اخطر الازمات التي شهدها النظام الراسمالي منذ ازمة ١٩٢٩ وقد تفوقها في الحجم وفي سرعة انتقالها الى مختلف دول العالم وذلك بفضل العولمة ومن خلال الروابط التجارية بين الاسواق المالية في الولايات المتحدة وباقي دول العالم وقد اثرت الازمة المالية على عدة مجالات تتمثل فيما يلي:

(١) اثار الازمة على اسواق راس المال : ان اول تداعيات الازمة المالية على البورصة الامريكية اذ انخفض مؤشر داوجونز الصناعي لاسهم الشركات الامريكية الكبرى من ٩٢٥٨ نقطة الى ٨٥٧٩ نقطة اي بمقدار ٦٧٩ نقطة وبمعدل ٧.٣% وقد انتقلت الازمة الى معظم الاسواق المالية العالمية فبعد هبوط اسهم بورصة وول ستريت انخفض المؤشر العام في اهم البورصات العالمية ولتوضيح حجم الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية وحجم الانخفاض الذي لحق بالأوراق المالية واهم الانشطة الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية الهند ٥٠% النشاط الصناعي رغم انهام استمرت في تحقيق معدلات نمو ولكن دون ٧% [٢].

ايطاليا ٤٩% قطاع الطيران. المكسيك ٣٣% قطاع البترول.

استراليا ٤٢% قطاع الزراعة. البرازيل ٤٤% قطاعات المعادن ، الاخشاب ، والسيارات.

(٢) نقص السيولة النقدية : قد قدمت المؤسسات المالية الامريكية تسهيلات ائتمانية لجميع فئات المجتمع الامريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط وبأسعار فائدة متدنية بمعدل ١% وبدون ضمانات سوى ملكية العقار مما ادى الى استنزاف خطير للسيولة النقدية وحصرها في الاصول العقارية ضعيفة السيولة وبعد ارتفاع سعر الفائدة الى ٥,٢٥ مما ادى الى عدم مقدرة الافراد تسديد اقساط القرض وبالتالي رفع من حدة استرداد العقار للمؤسسات العقارية وترتب على ذلك انحراف الاقتصاد الامريكي بالمؤسسات المالية العالمية كما ان فقدان الثقة ما بين المؤسسات المالية في مجال التعاون فيما بينها في منح الائتمان ادى الى ندرة واسعة في السيولة النقدية بالاسواق المالية .

---

(١) د. كمال رزيق و عبد السلام عقون :- " المصدر السابق " ، ص١٨٤.

(٢) د. ابراهيم عبد العزيز النجار :- " الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي " ، ط١ ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص٧٥-٧٦ .

(٣) الركود الاقتصادي : ادت الازمة المالية الى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي نتيجة انخفاض الاستهلاك وتقليص انفاق الشركات والنشاط الاسكاني وانعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة اذ حققت الولايات المتحدة الامريكية عجزاً قياسياً خلال سنة ٢٠٠٨ بلغ ٤٥٥ مليار دولار وبزيادة قدرها ٥٠% مقارنة بنسبة ٢٠٠٧ وحقق الميزان التجاري لدول الاتحاد الاوربي في سنة ٢٠٠٨ عجزاً بقيمة ٢٧.٢ مليار يورو.

(٤) تفاقم البطالة : يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الانتاجي من اهم الاثار السلبية للازمة المالية العالمية وقد تأثر سوق العمل بعد ركود الاقتصادي وانخفاض الطلب ونقص التمويل مما دفع بالمؤسسات بتسريح عدد هائل من العمال وفي دراسة صدرت عن المكتب العمل الدولي فأن عدد افراد المعرضين للبطالة على مستوى العالم وصل ٢١٠ مليون شخص سنة ٢٠٠٨ بعد ما كان ١٩٠ مليون شخص سنة ٢٠٠٧ . الامر الذي دفع بالرئيس المكتب الدولي للعمل الى القول(نحن في حاجة الى عمل سريع ومنسق للحكومات لتفادي ازمة اجتماعية يمكن ان تكون قاسية مستدامة وعالمية) [١].

---

(١) د. ابراهيم عبد العزيز النجار :- " المصدر السابق " ، ص٧٥-٧٦ .

المبحث الثاني

إصلاح المؤسسات المتعثرة اقتصادياً

تمهيد :

بدأت قضية الاصلاحات الاقتصادية في العالم منذ اوائل ثمانينيات القرن الماضي مع ماشهده العالم من ازمات اقتصادية وإبرازها ازمة المديونية العالمية وتسارعت تلك الاصلاحات مع بدء تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وشروع دول اوربا الشرقية في البدء بإصلاحات اقتصادية تزامنت مع اجراء اصلاحات سياسية وقد هدفت تلك الاصلاحات في مجملها الى تحول تلك الدول الى اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وقد تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات وازمات عديدة ولم يكن في حقيقته من القوة بمكان المواجهة تلك الصدمات والأزمات على الرغم من امكاناته الاقتصادية الهائلة.

وسوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الاول : مفهوم الاصلاح الاقتصادي واهميتهُ

المطلب الثاني : التعثر الاقتصادي للمؤسسات واهمية الاصلاح

المطلب الاول

مفهوم الاصلاح الاقتصادي وأهميته

ان المقصود بالإصلاح في اللغة العربية هو جعل الشيء اكثر اصلاحاً.

الاصلاح في النظام الاقتصادي : يعني اصلاح المؤسسات الاقتصادية وهيكلية الانتاج واستخدام امثل للموارد المتاحة وتخفيض الطلب وزيادة العرض وهو تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ماهو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توليفه من السياسات المالية والنقدية والتجارية وتقويم العملة المحلية الغرض منه ضمان وجود طلب كلي يتلاءم مع العرض الكلي.

الاصلاح الاقتصادي : يقصد به مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ويشار اليها ايضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية لان هدفها هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل الاسواق.

لقد اصبحت مؤسسات القطاع الخاص ومراكز الفكر وأجهزة الاعلام التي تبحث عن المعلومات وكذلك منظمات المجتمع المدني الاخرى في العديد من الدول اكثر براعة ومهارة في تحديد اولويات الاصلاح السياسي والاقتصادي وكذلك حاجة المؤسسات الى اعادة بناء وتنظيم بما تتطلب مرحلة الاصلاح ونظراً لكون الحاجة لقواعد محلية اخذت تجد طريقها الى صناعة السياسات فأن التحدي الاكبر يكمن غالبا في نقل نوعية المعلومات الى صانعي السياسة واقناعهم باتخاذ التوصيات اللازمة التي تؤدي الى صياغة قوانين تواكب عملية الاصلاح الاقتصادي وتسهم في دعم القطاع الخاص الذي هو المحور الرئيسي في نمو وتنشيط الاقتصاد الوطني .

وسوف يتم تناول هذا المطلب في فرعين هما :

الفرع الاول : ماهية الاصلاح الاقتصادي

الفرع الثاني : اهمية الاصلاح الاقتصادي

الفرع الأول / ماهية الاصلاح الاقتصادي

تعد قضية الاصلاح احدى القضايا الرئيسية التي تهم دول الجنوب والمنظمات الدولية بشكل خاص وبأنهيار المعسكر الاشتراكي الذي يتبنى نظام الاقتصاد المركزي والتحول السياسي والاقتصادي في دول وسط وشرق اوربا اللذين كان لهم انعكاسات ايجابية على انتشار الاصلاح الاقتصادي وتوسيع الاصلاح السياسي عبر تطبيق الديمقراطية الحقيقية في الكثير من دول الجنوب وتعد مرحلة عقد التسعينات من القرن المضي الاوسع انتشاراً في توسيع المبادئ الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي[١].

تهدف عملية الاصلاح الاقتصادي الى معالجة الاختلافات التي تعاني منها الدول وايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهذه الاختلافات هو العجز في الموازنة العامة وانخفاض الاحتياطات وعجز الميزان التجاري وراتفاع نسبة البطالة وارتفاع نسبة التضخم وتدهور اسعار صرف العملة الوطنية واختلاف القطاع المصرفي وقطاع التجارة وارتفاع حجم الديون الخارجية وانخفاض انتاج المشاريع العامة وعدم انتظام النظام الضريبي وتخلفه وهذه الاختلافات لها اثار سلبية على الاقتصاد الوطني اضافة الى تفاقم المشاكل الاجتماعية في المجتمع [٢].

ان مفتاح البناء الناجح للديمقراطيات والإصلاحات الاقتصادية هو الحكم الديمقراطي الصالح الذي يشمل التقاليد والمؤسسات والاجراءت التي تحدد كيفية صنع القرارات الحكومية . ويحتاج الحكم الديمقراطي الصالح الى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمه في صنع السياسات . وتخشى الحكومات في الغالب ان يؤدي ذالك الى جعل عملية صنع القرار بطيئة . لكن كلما كانت عملية صنع القرار اكثر شمولآ لجميع الإطراف كانت القوانين واللوائح والاجراءات الصادر عنها اكثر استجابة لحتياجات المواطن . كذالك يحتاج الحكم الصالح الى مؤسسات قابلة للمحاسبة والمساءلة حتى لا تسيء استعمال السلطة ووضع القواعد الدستورية التي تنضم كيفية توزيع السلطة ومراجعتها وموازنتها الى ان تكون مؤثره في الحيلولة دون اساءة استعمال السلطة ومع ذالك هناك حاجة الى اليات اضافية للحد من سوء استعمال السلطة المرتبطة بالإعمال الروتينية ، وهنا ياتي الدور الذي يلعبه الحكم الصالح .

ان الحكومات ذات المؤسسات القابلة للمساءلة والمحاسبة تكون اكثر قدرة على ممارسة الحكم الديمقراطي وإدارة الدولة مما يجعلها تتمتع بدعم جماهيري اكبر . اما الحكومات التي تفتقر الى المؤسسات القابلة للمساءلة والمحاسبة فأنها من المحتمل ان لا يعاد انتخابها من الشعب وهي تعاني من عدم الشرعية وقلة الكفاءة وتتعرض الى ازمات سياسية واقتصادية تؤدي في النهاية الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ومن ثم التأثير في الامن الوطني والقومي للبلاد . فالديمقراطية بمعناها الواسع التنافسي الإيجابي تضمن تداول السلطة وتداول السلطة يضمن الاستمرارية في ادارة المؤسسات الحكومية . وهي عوامل غاية في الاهمية في لتحقيق الاصلاح الاقتصادي لان تداول السلطة يعني اعادة توزيع السلطة والثروة لمصلحة الناس . هذا يعني ان الحكم المؤسسي الصالح هو الضامن لمصالح جميع المواطنين .

---

(١) م.م ستار شياع الزهيري :- " الاصلاح الاقتصادي بين الادارة واقتصاد السوق " ، دون دار / مكان / سنة نشر ، ص٧٦-٨٤.

(٢) م.م ستار شياع الزهيري :- " المصدر نفسه " ، ص٧٦-٨٤-٧٨.

الفرع الثاني / اهمية الاصلاح الاقتصادي

دور الدولة في الاصلاح الاقتصادي يتطلب قيام الدولة في اقتصاد السوق توفر ادارة سياسية ويقتضي ان يكون للسياسة اليد العليا في المرحلة الاولى من الاصلاح . ولكن هذا لا يقضي على العلاقة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد رغم انهما متباينان والسياسة توجد عى وجه الدقة حيثما يتعين على المرء ان يبحث عن مفتاح النجاح او اخفاق التحولات الاقتصادية بل الاكثر من ذلك هو ان المناخ السياسي في بلد ما يعتمد ايضا اعتماداً كبيراً على التفاعلات بين السياسة والاقتصاد وقوانين السوق والاليات القانونية.

وبناءاً على التجربة الدولية فان يمكن للمرء ان يحدد الشروط والمتطلبات السياسية الرئيسية لايجاد علاقات السوق الصحية والسليمة وفهم كيفية مساهمتها في اقامة الديمقراطية ومن بين الدروس المستفادة ان اهم وسيلة لقيام اقتصاد سليم وصحي يرتكز على السوق هي وجود دولة قوية وحازمة وقادرة على تنظيم وتوجيه عملية الانتقال وإدارتها وفقا للأسس السليمة والصائبة هناك من يرى ان وجود دولة قوية تستند الى بنية سياسية وقانونية وإدارية فعالة ومستقرة يعتبر عنصر اساسياً في تحقيق التنمية بصرف النظر عن مدى ديمقراطية النظام السياسي الذي يمارس سلطة الدولة حيث ام الانجازات التنموية التي حققتها دول شرق اسيا وبعض دول امريكا اللاتينية في ظل نظم تسلطية ومناخات غير ديمقراطية [1].

ورغم ماتمثلة الازمة الاقتصادية كسبب لتبني الإصلاحات الاقتصادية فأنها ليست شرطا ضرورياً ولا كافياً للمبادرة الى تبني تلك الإصلاحات ، لكنها غالباً ماادت رغم هذا دوراً حاسماً في ذالك . يؤكد ذالك انه رغم ماتمثله الازمة الاقتصادية كحافز اكثر تكراراً للإصلاحات في الكثير من الدول ، فأن هناك عدداً من العوامل المرافقة لعامل الازمة تدفع نحو الاصلاحات منها : فشل السياسات السابقة وعدم قدرة الدولة على التحكم الاقتصادي والاحداث والضغوط الخارجية . كما ان كل الاصلاحات لم يتم تبنيها نتيجة وقوع ازمة وشيكة ، فأحياناً يؤدي السخط الشعبي على السياسات الحالية والتذمر من الفساد الى توفر الدعم الشعبي لعملية اصلاح السياسة الاقتصادية وخلق شرعية جديدة . يضاف الى ذالك ان التغير في الايديلوجيا ، اما بسبب تغير الحكومة واما بسبب الاقرار بفشل السياسات القديمة ، قد مثل سبباً لتغيير السياسة الاقتصادية .

اجمالاً يمكن القول ان الاصلاح الاقتصادي يأتي كرد فعل ، او كاستجابة ضرورية عندما يعاني اقتصاد ما احدى الحالات التالية او بعضها او كلها.

وجود ازمة اقتصادية يكون ابرز جوانبها اختلالات مالية ونقدية وتشويهات سعرية تؤدي الى عدم استقرار اقتصادي ، نتيجة ارتفاع معدل التضخم والبطالة والركود وتدهور قيمة العملة الوطنية.

---

(١) د. عدنان ياسين غالب المقطري :- " تأثير العوامل السياسية في سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية " ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٥٨-٧٠.

المطلب الثاني

التعثر الاقتصادي للمؤسسات وأهمية الاصلاح

ان اول مصطلح اشيع تداوله الفكر الاقتصادي لوصف الدول المتخلفة هو اصطلاح الدول المتأخرة والت عرفت بأنها المجموعة التي تسود فيها المستويات المنخفضة من التقدم الفني والاقتصادي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها.

غير ان هذا الاصطلاح استبدل لاحقا بمفهوم جديد وهو الدول المتخلفة على اعتبار ان الفقر او الغنى مفاهيم نسبية وليست مطلقة وبناء على ذلك فأن مفهوم الدول المتخلفة يعني تلك الدول التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة مثل اوربا الغربية والولايات المتحدة واستراليا ونيوزلندا واليابان.

غير ان الماخذ الذي يسجل على هذا المفهوم كونه لا يفرق بين الركود الاقتصادي الذي تعاني منه احياناً اقتصاديات الدول المتقدمة والتخلف الذي ينخر اقتصاديات البلدان المتخلفة بحيث يعطي الانطباع بأن مشكلة التخلف الاقتصادي هي حالة ركود في هذه الاقتصاديات وهو امر لايتفق مع الواقع.

وسوف يتم تناول هذا المطلب في فرعين هما :

الفرع الاول : معنى التعثر الاقتصادي للمؤسسات واسبابه

الفرع الثاني : اهمية اصلاح المؤسسات المتعثرة اقتصادياً

الفرع الأول

معنى التعثر الاقتصادي للمؤسسات وأسبابه

حينما بدا الفكر الاقتصادي في تناول مشكلة النمو للدول المتخلفة اطلق على هذه المجموعة من الدول اصطلاح الدول المتأخرة . وعرفت الدول المتأخرة بأنها تلك الدول التي لم تصل الى مستوى مرتفع من التقدم الفني والاقتصادي أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها وهذا تعريف تنقصه الدقة الكافية كما انه لا يوضح مدى الابعاد الحقيقية لمشكلة التخلف أضف الى ذلك ان اصطلاح التأخر لم يكن مقبولا لدى الكثيرين خاصة في تلك الدول التي شملها التعريف فاستبدل هذا الاصطلاح باصطلاح جديد هو الدول المتخلفة وهو تعريف ساد الكتابات الاقتصادية مدة طويلة .

وعرفت الدول المتخلفة بانها الدول التي تنخفض فيها مستوى المعيشة عن تلك السائدة في اوربا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزلندا واليابان ..... الخ. وبمعنى اخر هي الدول التي يخفض فيها مستوى الدخل الحقيقي للف عن متوسط دخل الفرد السائد في الدول المتقدمة . وأصبح من المتعارف عليه ان هذا التعريف بمعنى التخلف يتضمن بالضرورة تواجد إمكانيات النمو في هذه البلدان أي ان التخلف يعني عدم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة ومن ثم فأنه يمكن الارتفاع بمتوسط الدخل الفردي عن طريق استغلال هذه الموارد [1] .

يجب التفرقة بين التوازن المستقر و غير المستقر وشبة المستقر. فحالة التوازن المستقر هي الحالة التي يترتب على الاخلال بها تولد قوى من شأنها إرجاع التوازن الى ماكان عليه ، بحيث تعود قيم المتغيرات الى ماكانت عليه عند التوازن قبل الاخلال به . وبالتالي فأذا قيل ان الدول المتخلفة تمثل حالة من التوازن المستقر فأن هذا يعني ان الخلال بهذا التوازن سوف يولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد بحيث يترتب على ذالك رجوع الوضع الى ماكان عليه عند نقطة التوازن الابتدائية .

اما حالة التوازن غير المستقر فهيه الحالة التي يترتب على الاخلال بالتوازن فيها تولد قوى من شانها دفع الاقتصاد القومي بعيداً عن نقطة التوازن ، أي يترتب على الاخلال بالتوازن تولد حركة تراكمية تدفع المتغيرات بعيداً عن نقطة التوازن .

اما حالة التوازن شبه المستقر فهي تلك الحالة التي يترتب على الاخلال بالتوازن فيها تولد قوى من شأنها ارجاع التوازن الى وضعه الاصلي ، الا انه في هذه الحالة حينما يعود التوازن الى وضعه الاصلي تعود قيم بعض المتغيرات الى قيمتها الاصلية عند التوازن قبل اختلاله بينما تتغير قيم بعض المتغيرات الاخرى

---

(١) د. عمرو محيي الدين :- " التخلف والتنمية " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د.ت) ، ص٢٩-٣٠.

فأذا قيل ان الدول المتخلفة تمثل حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فأن هذا يعني ان الاخلال بهذا التوازن سوف يولد قوى من شأنها ارجاع التوازن الى وضعه الأصلي ، الا انه في هذه الحاله سوف تتغير قيم جميع المتغيرات الا متوسط دخل الفرد حيث يعود الى قيمته عند التوازن قبل اختلاله .

وهناك أسباب للتعثر الاقتصادي ويمكن إيجازها بالاتي:

هناك عدة نظريات تحاول ان تقدم تفسيراً لظاهرة التخلف ولقد تعددت هذه النظريات بتعدد الكُتاب الذين تناولوا هذا الموضوع ويعيب هذه النظريات جميعاً تركيز كل منها على عنصر واحد مع اهمال عناصر اخرى لا تقل اهمية ولا نستطيع هنا تناول هذه النظريات جميعاً ذلك ان من بينها ما نستطيع طرحه جانباً من اول وصله ، فهي نظريات يسهل دحضها لعدم قيامها على منطق علمي سليم.

(أ) نظرية الحلقة المفرغة للفقر : تقوم نظرية الحلقة المفرغة للفقر على استخدام منطق السببية الدائري او منطق العلية الدائري في الربط بين مظاهر التخلف وبالتالي في تفسير ظاهرة التخلف ومؤدى هذه الفكرة ان هناك مجموعة من القوى او العوامل ترتبط مع بعضها بطريقة دائرية تفاعلا من شأنه ابقاء الدلو المتخلفة في حالة تخلف مستمر وبناء على هذه العلاقة الدائرية يمكن النظر الى خصائص التخلف على انها نتيجة للفقر وسببا له في نفس الوقت ومن امثلة الحلقات المفردة الحلقة الرئيسية للفقر ان انخفاض دخل الفرد يؤدي بدوره الى انخفاض المستوى الصحي وهذا يؤثر على انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية مما يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل .

(ب) نظرية التوازن شبه المستقر كتفسير للتخلف : حاول ليبنشتين ان يقدم تفسيراً للتخلف متخطياً الانتقادات السابقة لنظرية الحلقة المفرغة ولقد نجح فعلا في ان يتخطى بعض هذه الانتقادات الا انه حصر نفسه في اطار الفكر الاقتصادي التقليدي وبالتالي ساد تفكيره مفهوم التوازن كتفسير لظاهرة التخلف ، ينظر ليبنشتين الى الدول المتخلفة على انها تكون نظماً متوازنة تتميز حالــة التوازن فيها بنوع من الاستقرار النسبي ، بينما ينظر الى الدول المتقدمة على انها تكون نظماً غير متوازنة [1] .

---

(١) د. عمرو محيي الدين :- " " المصدر السابق " " ، ص١٥٣-١٥٥-١٦٤.

الفرع الثاني

اهمية اصلاح المؤسسات المتعثرة اقتصادياً

ارتبطت نشأة الحق الدستوري بإقامة المؤسسات السياسية الحديثة في الغرب حيث برزت نزعة شديدة في عصر الانوار للمطالبة بوضع دساتير تلبي طموحات المواطنين في الحرية والحفاظ على الملكية في وجه تعسف السلطة وابتزازها اموال المواطنين بواسطة الضرائب والفرائض.

على ان المفهوم المتعارف عليه عموما للحق الدستوري وللمؤسسات السياسية ، لا يحصرها فيما نشأ منها في العصر الحديث بل هو يشمل ما كان قائما قبل هذا العصر من تنظيمات ومؤسسات متعلقة بالسلطة في الدولة سواء المدينيه منها او الواسعة.

ثم ان الحقيقة الموضوعية تؤكد ان المؤسسات والنظم كغيرها من المعطيات الاجتماعية لا تخلق من فراغ بل هي تتطور وتتولد كالكائنات الحي ثم هي قد تختفي احياناً وتعود لتولد بشكل اخر ربما كان جديداً ولكنها ليست دائمة مقطوعة الصلة بالماضي وخير دليل على ذلك مؤسسات الديمقراطية والاوليفارشية والجمهورية وما اليها ، مما وجد في العصور القديمة اليونانية والرومانية ، ثم عاد اليوم الى الوجود وان بإشكال وصيغ متطورة [1] .

ولكن الموقف الايدلوجي في الغرب في عصر الانوار ، والمتعلق بالحريات العامة والحقوق الفردية ابى ان يطلق هذه المصطلحات ، خصوصآ مصطلح الحق الدستوري على التنظيمات القديمة لما حملته الذاكرة من صور المأسي التي كان يتعرض لها المواطنون في الغرب خاصة لاسيما في العصور والوسيطة وما قبلها .

ثم ان هنالك موقفآ طبقيآ واعيآ او غير واعي يتشبث بهذه الصيغة من الفهم للموضوع ، ذالك ان الطبقة البرجوازيه التي قادت تحرر اوربا من نير الاضطهاد الذي كان مفروضآ في العصور الاقطاعيه ، تعتقد ان عصرها هو عصر الانسانيه والتقدم ، وما سبقه كان من عصور التخلف و الانسانيه . غير ان الاخلاص العلمي يقتضينا الاعتراف بأن هنالك مؤسسات سياسية وقوانيين اساسيه، كانت وظيفتها تشبه الى حد معين وظيفة الحق الدستوري الحديث وجدت عبر التاريخ ومنها ما تعترف بحقوق وحريات للمواطنين ، كانت لا تقل بعض الاحيان عما هو معترف به اليوم في الديمقراطيات الغربية.

---

(١) د. محمد طي :- " القانون الدستوري والمؤسسات السياسية " ، ط٨ ، مكتبة زين ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٥٧-٥٨.

تأثير المؤسسات القديمة في المؤسسات الحديثة

استعادت الانظمة الحديثة التي قامت قي بريطانيا في القرون الوسطى وفي بعض الدول الاوربية الاخرى منذ اواخر القرن الثامن عشر ، اهم المؤسسات السياسية الرومانية وان تكن امدتها بروح جديدة.

اما الانظمة الاسلامية السياسية التي عرفتها عصور الخلافة فلم تقم من جديد والمحاولة العصرية اليتيمة كانت مبايفة الشريف حسين خليفة على المسلمين في العقد الثاني من هذا القرن ، تلك المحاولة التي لم يكتب لها النجاح ولم تترتب عليها اية نتيجة لان الانكليز نسفوها من اساسها .

ولكن عدم قيام المؤسسات المذكورة لا ينفى بعض اوجه المقارنة بين ما ابتكره الفكر السياسي والقانوني من طرائق لإقامة بعض المؤسسات الدستورية وبين ما كانت انظمة الحكم الاسلامي قد درجت عليه من وسائل لإقامة بعض مؤسستها ، لاسيما في مجال اختيار الخليفة وطرائق الحكم والقيود المفروضة على متولي السلطة وحقوق الانسان وعلى كل حال انتشرت المؤسسات ذات الاصول الرومانية في البلدان التي ورثت الحضارة الرومانية وفي معظم البلدان العالم الاخرى ولكن النتائج هنا وهناك كانت مختلفة بشكل بذري ، ولاسيما فيما يخص المضمون الذي اعطي للمؤسسات حيث تحولت في الكثير من بلدان العالم الثالث الى اطر شفافة ، تسللت اليها المؤسسات الاجتماعية القائمة ، تلك المؤسسات التي كانت ذات وظائف معينة في التنظيم الاجتماعي ، فحولت المؤسسات الحديثة لخدمة تلك الوظائف [1] . ومن امثلة ذالك تسلل الإقطاع او نظام الطبقات المغلقه او الأنظمة القبلية او الدينية الى تلك المؤسسات التي اخذت تخدم الواقع القائم بدلآ من تطويره ، كما حلم اولئك الذين كانوا وراء ادخال المؤسسات الجديده والذين اعتقدوا ان بلدانهم ستتحول الى بلدان متطورة ، عصرية بل الى دول امم كالدول القائمة في الغرب الاوربي تماماً.

ولكن المحصلة كانت ان الشعوب بقيت بعيدة عن استيعاب هذه المؤسسات، وعن التعاطي معها بالصورة المرجوة ،كما انها بقية سلبيه لجهة التعامل معها الا في حالة الحماس لزعيم معين او عندما تكره على المشاركة اكراهآ . ومن هنا اضطر العديد من قادة بلدان العالم الثالث الى ابتكار مؤسسات جديدة ا والى تغيير في طرائق اقامت المؤسسات المقتبسة او التوفيق بينها وبين ماكان قائماً تاريخياً في بلدانهم[1].

---

(١) د. محمد طي :- " " المصدر السابق " " ، ص٥٨-٥٩.

الخاتمة

تحتل البنوك اهمية كبيرة في تمويل التنمية ، لدورها في تعبئة الموارد وسد الفجوة بين حجم المدخرات وحجم الاموال المطلوب استثمارها ودعم النشاط الانتاجي . وقد برهنت الازمة المالية الاخيرة على ان النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يقل سوءاً عن الانظمة الشيوعية البائدة ، ان التخلف الذي عانت وتعاني منه البشرية بل ستعاني منه في المستقبل يزيد من الفجوة ما بين الدول ويجعلها مصنفة الى قسمين دول متخلفة ودول متقدمة . والتخلف هو مشكلة معقدة تشمل الابعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، فهو لا يرتبط فقط بالبعد الاقتصادي .

أولاً / الاستنتاجات

(١) اصلاح المؤسسات المتعثرة ينبغي ان يكون من قبل الدولة التي تستخدم سياسات مختلفة من اجل الاصلاح.

(٢) ينبغي اصلاح المؤسسات من خلال اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لرفع مستوى هذه المؤسسات.

(٣) يتطلب قيام الدولة بدورها بتنمية المؤسسات وتوفر ارادة سياسية حقيقية.

ثانياً / التوصيات

(١) ان نجاح الاصلاحات الاقتصادية يرتكز على بناء المؤسسات التي تصدر التشريعات القانونية القادرة على ادارة الموارد بأفضل صورة من خلال مكافحة الفساد والتوزيع العادل للثروات وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في ادارة المؤسسات وصنع القرار له تأثير ايجابي على التطور الاقتصادي.

(٢) يجب اخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع ازمات مستقبلية وسوف يؤدي وقوع مثل تلك الازمات الى كوارث حقيقية تعصف في العالم.

المصادر

. الكتب

(١)د. ابـراهيم عبـد العزيـز النجـار :- " الازمـة الماليـة واصـلاح النظـام المـالي العـالمي " ، ط١ ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩.

(٢)م.م سـتار شـياع الزهيـري :- " الاصـلاح الاقتصـادي بـين الادارة واقتصـاد السـوق " ، دون دار / مكان / سنة نشر.

(٣)دانييـل ارنولـد :- " تحليـل الازمـات الاقتصـادية للامـس واليـوم " ، المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات ، ط١ ، ١٩٩٢.

(٤)د. عبـد العزيـز قاسـم محـارب :- " الازمـة الماليـة العالميـة الاسـباب والعـلاج " ، دار الجامعـة الجديدة ، الاسكنـدرية ، ٢٠١١.

(٥)د. عمرو محيي الدين :- " التخلف والتنمية " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د.ت).

(٦)د. عـدنان ياسـين غالـب المقطـري :- " تـأثير العوامـل السياسـية فـي سياسـة الاصـلاح الاقتصـادي في الجمهورية اليمنية " ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠.

(٧)د. كمـال رزيـق وعبـد السـلام عقـون :- " سياسـات ادارة الازمـة الماليـة العالميـة " ، ط١ ، مكتبـة المجتمع العربي ، عمان الاردن ، ٢٠١١.

(٨)د. موسـى اللـوزي واخـرين :- " الازمـة الماليـة العالميـة والافـاق المسـتقبلية " ، ط١ ، مكتبـة المجتمع العربي ، عمان – الاردن ، ٢٠١١.

(٩) د. محمـد طـي :- " القـانون الدسـتور والمؤسسـات السياسـية " ، ط٨ ، مكتبـة زيـن ، بيـروت ، ٢٠١٣.

(١٠) د. محمـود عبـد الفضـيل :- " العـرب والتجربـة الأسـيوية الـدروس المسـتفادة " ، ط١، مركـز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٠.